مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) العدد (5)2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (36) No. (5) 2014

تفعيل مفهوم التسامح فلسفياً

الدكتور صالح شقير*

ساطع نسيب رضوان**

(تاريخ الإيداع 20 / 8 / 2014. قبل للنشر في 30 / 9 / 2014)

□ ملخّص □

عانت المجتمعات البشرية من تفاقم مظاهر التعصب والعنف واللاتسامح، مما أحدث خللاً في الأسس والمبادئ والقيم التي تحكم العلاقة بالآخر لدرجة إقصائه فكرياً وسياسياً ودينياً وإنسانيا .... فغياب التسامح أو تغيبه يؤدي إلى سيادة عقلية التحريم والتجريم.

بالمقابل اكتسب مفهوم التسامح معانٍ عدة، وتجسد بصور متنوعة عبر اختلاف أشكال الوعي الإنساني، فلم يعد التسامح مقتصراً على الجانب الطائفي والديني بل امتد ليشمل الجانب السياسي الحقوقي الاجتماعي، الإثني ..... لهذه المسائل مجتمعة أنبرى الفلاسفة لإثارة الكثير من القضايا والمسائل المتعلقة بالتسامح، فكانت الفلسفة من أكثر الميادين المعرفية التي عملت على ترسيخه في العقل البشري.

وبما أن الحاجة تدعو اليوم –كما في فترات عديدة من التاريخ البشري– إلى بعث الحياة في القيم الإنسانية السامية وإخصابها ونشرها، فقد يكون من المناسب التدقيق في مفهوم التسامح بربطه بالفلسفة، باعتبار أن الفلسفة هي المركز التي تمتحن فيها المفاهيم والمجال الحيوي لإغنائها ومنحها القوة، قوة التأثير في الفكر والسلوك .

فالتسامح المأمول راهناً ليس فضيلة فحسب بل هو ضرورة وجودية اجتماعية وثقافية وسياسية، وذلك من أجل تحصين واقعنا أمام كل مخاطر الدوغمائية والتعصب الأعمى الذي يمكن أن يحيط بنا ويستهدف وجودنا وتطلعاتنا.

الكلمات المفتاحية: الدوغمائية، التعصب ،العنف ، التسامح

* **أستاذ مساعد – قسم الفلسفة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق– سورية .**

** **طالب دراسات عليا(دكتوراه)– قسم الفلسفة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق – سورية .**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) العدد (5)2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (36) No. (5) 2014

Activating the philosophical concept of tolerance

Dr. Saleh Shkaer*
Satea Naseeb Radwan**

(Received 20 / 8 / 2014. Accepted 30 / 9 / 2014)

□ ABSTRACT □

Human societies suffered from worsening manifestations of intolerance and violence and intolerance, Creating an imbalance in the foundations and principles and values that govern the relationship of the other so remove him intellectually and politically, religiously and humanly ….. The absence of tolerance lead to rule mentality of prohibition and criminalization.

Conversely acquired the concept of tolerance many different meanings, and reflected a variety of images across different forms of human consciousness, Tolerance is no longer confined to the sectarian and religious side, but extended to the political, legal social side , Ethnic ..... ,These issues combined kick philosophers to raise a number of issues and issues relating to tolerance. Philosophy was one of the most fields of knowledge which has worked to entrench in the human mind.

.As the need for today - as in many periods of human history - To breathe life into the lofty human values and fertilized and dissemination, It may be appropriate to scrutinize the concept in terms of the philosophy of tolerance, Considering that philosophy is that test center where concepts and vital area to enrich and give them strength, impact strength in thought and behavior. Tolerance is hoped wagered not only a virtue but a necessity and existential social, cultural and political need. And in order to fortify the reality in front of all the risks of dogmatism and bigotry that can take us and targeting our existence and our gains and our aspirations.

Keywords: Dogmatism, Fanaticism, Violence, Tolerance

* **Assistant professor , Department of Philosophy, Damascus University, Syria.**
** **Postgraduate student , Department of Philosophy, Damascus University, Syria.**

مقدمة :

من أهم المميزات التي طبعت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، تراجع الاتجاهات الفكرية والسياسية الأحادية، التي تقترن بالوثوقية أو الدوغمائية، وتغلق باب الاجتهاد، ولا تسمح بالاختلاف، وتمارس الاستبداد وإقصاء الآخر، وفي مقابل ذلك اتسع الإقرار بالتعدد، وانتشرت ثقافة الحوار والمشاركة، التي هي أساس كل بناء ديمقراطي سليم.

وإذا كانت الديمقراطية هي النظام الذي يقوم على الإدارة العادلة للتعدد داخل المجتمع، عن طريق مؤسسات تمثيلية يتم التوافق على قواعد تعاملها، فإن التسامح يكون بمثابة ركن أساس في تحقيق الهدف المتوخى من التوافق، وهو الوصول إلى الحدود الدنيا لضمان رضا كل الأطراف، الأمر الذي يتعذر تحقيقه في حالة تمسك كل طرف بموقف جامد تجاه الآخرين.

عانت المجتمعات البشرية من تفاقم مظاهر التعصب والعنف واللاتسامح، مما أحدث خللاً في الأسس والمبادئ والقيم التي تحكم العلاقة بالآخر لدرجة إقصائه فكرياً وسياسياً ودينياً وإنسانيا .... فغياب التسامح أو تغيبه يؤدي إلى سيادة عقلية التحريم والتجريم.

بالمقابل اكتسب مفهوم التسامح معانٍ عدة، وتجسد بصور متنوعة عبر اختلاف أشكال الوعي الإنساني، فلم يعد التسامح مقتصراً على الجانب الطائفي والديني بل امتد ليشمل الجانب السياسي الحقوقي الاجتماعي، الإثني ..... لهذه المسائل مجتمعة أنبرى الفلاسفة لإثارة العديد من القضايا والمسائل المتعلقة بالتسامح، فكانت الفلسفة من أكثر الميادين المعرفية التي عملت على ترسيخه في العقل البشري.

والجدير ذكره أن أوروبة لم تدرك، في العصر الحديث، أن التسامح الديني فضيلة إلا في القرن السادس عشر، ولم تعرف التسامح الديني إلا في القرن السابع عشر، بعد أن دمرت الحروب الطائفية الكثير من القرى والمدن، وقضت على مئات الآلاف من سكانها حينئذ بدأ الفلاسفة في التساؤل: لماذا حدث ذلك؟ لماذا مزّق الكاثوليك والبروتستانت بعضهم وهم ينتمون لدين واحد؟ وهل هناك من طريقة لفهم الدين غير هذه الطريقة الملونة بالدم؟

ظهرت كلمة التسامح أولاً في كتابات الفلاسفة في القرن السابع عشر، أو قلّ زمن الصراع بين البروتستانت والكنيسة الكاثوليكية، حيث كتب جان بودان ومونتينيوسبينوزا "في البحث اللاهوتي"، وروجر وليامز في رسالتيه "العقيدة الدموية للاضطهاد بسبب الضمير 1644"، "والعقيدة الأكثر دموية 1652"، وجون ملتون وجون لوك في "رسالة في التسامح 1689" وآخرون غيرهم. وجميعهم دعوا لضرورة التسامح بين المخالفين في الرأي والعقيدة، وحق الاختلاف، واتخاذ العقل ميزاناً وحكماً.

إن التسامح الديني كما اكتشفته أوروبة في القرنين السادس عشر والسابع عشر سيظل المثال الأبرز للتسامح، فالملل المتعددة للمسيحية لم تكن تتعارض مع بعضها على نحو عارض أو طارئ، بل بصورة جذرية، وكانت تعد نفسها التفسير الحق للدين الشامل، وهو ما يعرف بامتلاك الحقيقة في الخطاب الفلسفي المعاصر، ومن ثم يعد التسامح والحق في الاختلاف من أكثر المفهومات أهمية في العالم المعاصر، لأنه لا يمثل حلاً للمشكلات الدينية فحسب بل يعد مبدأً صالحاً لأي ظرف اجتماعي يتسم بتنوع المذاهب وتعدد المفهومات .

إن ما نرمي إليه في هذه الدراسة المتواضعة ليس البحث في الجذور التاريخية والأبعاد الدينية والفلسفية للتسامح، وإنما نود التطرق للتوظيف السياسي والحقوقي لمصطلح التسامح في العصر الحاضر، ومحاولة تجاوز ما يطرحه هذا الهدف من إشكالات...

وتبعاً لذلك تتجه محاولتنا نحو رصد تفعيل مفهوم فلسفة التسامح خلال طرح بعض الأفكار،مشاركة مني في إثارة الحوار الذي نحن بأمس الحاجة إليه في هذه الفترة التاريخية ، ليرقى إلى مستوى المهام الموكلة إليه ، ومن ثمّ ننطلق إلى إمكانية فهم الواقع ثم تجاوزه .

وعلى هذا النحو ستحاول هذه الدراسة طرح جملة موضوعات واسعة متشعبة، ونحن لا نطمح في هذه العجالة إلى استيفائها حقها، وإنما سنكتفي برسم تصور عام أولي قد يصلح أن يكون منطلقاً لأبحاث أدق وأعمق.

من الملاحظ أن شعار التسامح من الشعارات الإيجابية التي ترفع اليوم لمواجهة ما يتصف به عصرنا من مواقف وسلوكيات تميل إلى التطرف وتمارس العنف. وبما أن الحاجة تدعو اليوم –كما في فترات عديدة من التاريخ البشري– إلى بعث الحياة في القيم الإنسانية السامية وإخصابها ونشرها، فقد يكون من المناسب التدقيق في مفهوم التسامح بربطه بالفلسفة، باعتبار أن الفلسفة هي المركز التي تمتحن فيها المفاهيم والمجال الحيوي لإغنائها ومنحها القوة، قوة التأثير في الفكر والسلوك .

في هذا الإطار، ومن أجل هذه الغاية،سنحاول في هذه العجالة التدقيق في هذا المفهوم الذي ينتمي أصلاً إلى سجل الفضائل ومكارم الأخلاق التي تمتدح في سلوك الشخص وينصح بالتحلي بها– وذلك بطرح العلاقة بين التسامح وكل من الدين والإيديولوجيا والفلسفة، محاولين تأطير الموضوع داخل الحقل الفلسفي، ضمن المحاور الأربعة الآتية:

. التسامح بوصفه مقوماً أساسياً من مقومات التفلسف

. أنواع التسامح

. التسامح بوصفه مقوماً أساسياً للديمقراطية وحقوق الإنسان

. وسائل ترسيخ التسامح كسلوك حضاري.

أهمية البحث و أهدافه:

تأتي أهمية هذا البحث من تناوله لقضية امتلكت على الدوام، مسوغها التاريخي. فالتسامح كان وسيبقى حالاً يطمح إليها الإنسان طالما أنه يعيش مع آخرين، وطالما أنه يسعى إلى تحقيق حياة مشتركة معهم، مما يشير إلى أن تناول مفهوم التسامح، وتحديداً في حقل الفلسفة والثقافة، يبقى تناولاً راهناً، فعندي أن الفلسفة كانت على الأعم الأغلب منطلقاً هاماً لطرح مفهوم التسامح والبحث فيما إذا كان تحقيق التسامح أمراً ممكناً، ثم البحث في السبل الأنجع لتحقيقه.

منهجية البحث:

حاولنا في هذا البحث أن نستخدم ما أمكن المنهج النقدي التاريخي الذي سمح لنا أن نقوم بعمل نقدي لفكرة التسامح كما طرحتها الأنساق الفلسفية على اختلاف مشاربها، كما أن هذا المنهج ساعدنا في الوقوف على طبيعة التسامح داخل الحقل الفلسفي، والاختلاف بين الفلسفة وغيرها من الحقول الدينية والمعرفية الأخرى التي طرحت المفهوم نفسه.

النتائج والمناقشة :

أولاً :التسامح بوصفه مقوماً أساسياً من مقومات التفلسف:

إلى أي مدى يمكن توظيف مفهوم التسامح فلسفياً في قضايا عصرنا، قضاياه الساخنة الكبرى؟ثم هل تقبل الفلسفة التسامح وهل طبّقته تاريخياً؟

أسئلة تتطلب منا،بادئ ذي بدء ، تحديد معنى هذين المفهومين، أعني الفلسفة والتسامح، ولو بصورة إجمالية حتى نكون على بيّنة من أمر العلاقة بينهما .

وإذا ما استعدنا ذلك التعريف العام للفلسفة الذي بقيم لازماً لها منذ ظهورها كنمط خاص من التفكير على أرض اليونان، التعريف الذي يجعل من التفلسف جهداً معرفياً هدفه: البحث عن الحقيقة من جهة، ولنأخذ من جهة أخرى، بهذا التعريف للتسامح الذي تكاد تجمع عليه قواميس اللغة ومعاجم الفلسفة والذي يقدم التسامح، بمعناه الأخلاقي، على أنه : (موقف فكري وعملي قوامه تقبل المواقف الفكرية والعملية التي تصدر من الغير، سواء كانت موافقة أم مخالفة لمواقفنا).

جاء في لسان العرب في مادة (سَمَحَ) السَّماحُ والسَّماحةُ: الجُودُ.سَمُحَ سَماحَةً وسُمُوحة وسَماحاً: جاد؛ ورجلٌ سَمْحٌ وامرأة سَمْحة من رجال ونساء سِماح وسُمَحاء فيهما. ورجل سَمِيحٌ ومِسْمَح ومِسْماحٌ: سَمْح؛ ورجال مَسامِيحُ ونساء مَسامِيحُ. وتقول العرب: عليك بالحق فإن فيه لَمَسْمَحاً أَي مُتَّسَعاً، كما قالوا: إن فيه لَمَندُوحةً[1].

والتسامح كما جاء في تعريفه اصطلاحا : (هو كلمه دارجة تستخدم للإشارة إلى الممارسات الجماعية كانت أم الفردية تقضي بنبذ التطرف أو ملاحقة كل من يعتقد أو يتصرف بطريقة مخالفة قد لا يوافق عليها المرء[2].

وأخيراً فالتسامح بالمعنى الحديث يدل على قبول اختلاف الآخرين – سواء في الدين أم العرق أم السياسة – أو عدم منع الآخرين من أن يكونوا آخرين أو إكراههم على التخلي عن قناعاتهم [3].

وبعبارة مختصرة : التسامح هو احترام الموقف المخالف .

إذا ما نظرنا إلى العلاقة بين الفلسفة والتسامح فقط خلال هذين التعريفين فإننا سنحكم بسهولة ويسر بأن الفلسفة هي أكثر المجالات استعداداً لقبول التسامح والعمل به . فالبحث عن الحقيقة لا يعني امتلاكها. ومادام المرء يبحث عن الحقيقة، ولا يدعي امتلاكها، فهو بالضرورة يقر بالتعدد والاختلاف ويتجنب إصدار أحكام تقصي الآخر.. إن الفلسفة بهذا المعنى ميدان للاجتهاد، والتسامح يتحقق في الاجتهاد، إذ هو مجاله الطبيعي. ربما كان"مبدأ كل مجتهد مصيب"، الذي قال به كثير من علماء الإسلام في الفقه، هو قمة التسامح في هذا الميدان، كما أن اعتماد الشك في التفكير الفلسفي والأخذ بنسبية الحقيقة، هو التسامح بعينه، فهو اعتراف بالاختلاف وبمشروعية الخلاف .

فالفلسفة إذن، من الناحية المبدئية على الأقل، هي المجال الحيوي للتسامح بامتياز.. ولكن هل كانت الفلسفة طوال تاريخها المديد مُخلصة لهذا المبدأ ؟

إننا لا نستطيع، مع الأسف الشديد، أن نجيب بالإيجاب، مطمئنين إلى أننا نقول الحقيقة كل الحقيقة. ذلك أن الفلسفة، كما يقول ياسبيرز، في الأغلب ما خانت نفسها فتجاوزت مهمتها من البحث عن الحقيقة إلى ادعاء امتلاكها، وانزلقت – كما يقول هو نفسه – إلى درجة الانحلال في وثوقية، في معرفة مصبوبة في صيغ، في يقينية نهائية وكاملة وصالحة لأن تنقل بالتعليم إلى الآخرين.

والحق أن الوثوقية ، أو الدوغمائية، تتنكر للاجتهاد وتلغي الاختلاف وترفع شعار الإجماع وتشهر سلاح الخروج عن الإجماع ضد كل مخالف، وتنحو نحو الاستبداد والهيمنة، فيحل التلقين والتلقي محل البحث والتقصي،

وتكف الفلسفة عن اعتماد التسامح موقفاً فكرياً وعملياً، وتفقد هويتها ومزيتها، وتصبح شيئاً آخر، نسميها اليوم : أيديولوجيا.. تماماً مثلما تتحول الدعوة الدينية من النقاش والمجادلة بالتي هي أحسن واعتماد الموعظة الحسنة.. إلى التمذهُب الضيق والغلو والتطرف .

والجدير ذكره أن تاريخ الفلسفة يدلنا على أن التسامح كان دائماً مقوماً أساسياً من مقومات التفلسف، أعني البحث عن الحقيقة، حتى إذا ترك الشك المنهجي مكانه لليقين المذهب يوحل تعميم الأفكار محل تحليلها، ونقدها، انقلبت الفلسفة إلى أيديولوجيا، أي تقريراً للحقيقة التي تقدم نفسها كاملة واحدة لا حقيقة بعدها، وزال التسامح وحل محلها للاتسامح : أعني اللجوء إلى القوة والعنف فكراً وسلوكاً..

انتشرت فكرة التسامح في أوروبا منذ عصر النهضة، وتعامل معها المفكرون، لذلك نجد جون لوك وفولتير، ثم كانط وغيرهم يكتبون عنها، وقد ولدت تلك الكتابات عقب الأحداث التي وقعت "في القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر. كانت أوروبا قد تحولت إلى أرض قاحلة بفعل الحروب الدينية"[4] ، ولذا كان الحل هو في الفصل بين الدين والدولة، وهو بصورة أخرى عقيدة العلمانية. فالتعصب والدمار "علما البشر بأقصر السبل الممكنة درس التسامح القاسي"[5].

من المحتمل أن يكون التسامح "قد نشأ كردة فعل على حروب أوروبا الدينية"[6]. ويمكن أيضا أن يكون نشأ "بالتواكب مع نشوء نمط الإنتاج الرأسمالي"[7]. ويخلص سمير الخليل إلى أن كلمة التسامح "ليست واحدة من تلك الكلمات التي تم النضال بشأنها خلال القرن التاسع عشر أو حتى في القرن العشرين. فلسبب من الأسباب تم تجاهل هذه الكلمة، وتم تجاوزها. أو بالأحرى اكتفى بمجرد النظر إليها على أنها من نافل القول، كما لو أنها لا تعبر في حقيقة أمرها عن شَيْء... فلم يكن للتسامح من يفكر به أو ينطق باسمه"[8].

من المفيد أن نذكّر هنا بمساهمات مفكرين أمثال سبينوزا وروسو وڤولتير وجون لوك... في اغتناء المفهوم وتوسيع حقول استعماله. حيث كتبسبينوزا متسائلا في الفصل الأخير من رسالته في اللاهوت والسياسة: "إن أسوأ موقف توضع فيه الدولة هو ذلك الذي تبعث فيه إلى المنفى بالشرفاء من رعاياها وكأنهم مجرمون، لا لشيء إلا لأنهم اعتنقوا آراء مخالفة لا يستطيعون إخفاءها"[9]، وكتب روسو في العقد الاجتماعي: "يخطئ في نظري أولئك الذين يفصلون بين اللاتسامح المدني واللاتسامح اللاهوتي. فهذان النوعان لا انفصام بينهما. إذ من المتعذر العيش بسلام إلى جانب من نعتقد أنهم هالكون. فإذا أحببناهم وقبلناهم نكون قد غلطنا في حق الإله الذي عاقبهم. فلا بد إذن من أن يردوا أو يعذبوا. فحيث يكون اللاتسامح الديني مقبولا ، يكون من المتعذر ألا تتمخض عنه نتائج مدنية. وحالما تتمخض عنه هذه الآثار تزول عن هيئة السيادة سيادتها حتى في الأمور الدنيوية، عندئذ يغدو الكهنة أرباب السيادة الحقيقية، ولا يكون الملوك إلا ضباطا لهم"[10].

نشر الفيلسوف التنويري الانجليزي، جون لوك، كتاب "رسالة في التسامح" بدون توقيع اسمه خوفا مما قد يتعرض له من ردود فعل غاضبة قد تهدد حياته، لأنه دعا في كتابه إلى القضاء على بنية التفكير الأحادي المطلق، وروح التعصب الديني المغلق، وإقامة الدين على العقل، وبناء منظومة حقوق تؤسس لمفهوم التسامح تعتمد مبدأ فصل المهام بين دور الكنيسة ودور الدولة، ومبدأ المساواة في الحقوق بين جميع الطوائف الدينية.ويقول جون لوك في الكتاب:"يجب أن تتخذ الكنائس من التسامح أساسا لحريتها، و أن تعلم أن حرية الضمير حق طبيعي لكل إنسان يخصها كما يخص المنشقين عنها و أن لا إكراه في الدين سواء بالقانون أو بالقوة" [11]، و في مقطع آخر يقول: "ولنجنب حياة الإنسان وبدنه وبيته وعقاره الآلام الناشئة عن التحيز"[12]. ومن هذا المنطلق الفكري لهذا المفكر الذي

يعدّ من منظري عصر التنوير، نجده يركز على أن التسامح أصبح من مرتكزات البشرية في علاقاتها أفرادا وجماعات ووحدات سياسية .

وفي ظني أنه رغم هذا التوسّع لدلالات اللفظ وتنوع حقول استعماله، إلا أنه ظل دائما مرتبطا بمفهومات المحبة والإحسان، وبسياق ديني أخلاقي. الأمر الذي حال دون فعاليته حتى عند من يعتبرون أنفسهم مؤسسيه ومولديه. ويكفي أن ننتبه إلى ما يعرفه الغرب المعاصر،سواء في علاقته بمستعمراته السابقة، أو بالأقليات المتعايشة معه من ابتعاد عن هذه «المحبة»، ومن مظاهر اللاتسامح، كي لا نقول التعصّب والعنصرية، حيث يشكل عدم الاعتراف بالآخر،وبالخصوصيات الثقافية، صفات ملازمة لكثير من المواقف. مما جعل بعضهم ينادي بضرورة إنقاذ المفهوم بإرسائه على أسس فلسفية حتى لا يظل مجرد إلزام أخلاقي فحسب ، وكي يتمتع بنوع من الحصانة ويغدو حاجة تفرضها الضرورات السياسية والقانونية، وينتقل من مجرد التكرّم و السخاء إلى الاعتراف بالحق، بل إلى احترامه.

والسؤال المطروح الآن: متى،ولماذا تتحول الفلسفة إلى أيديولوجيا، من مجال حيوي للتسامح إلى مجال يغلق الباب بقوة في وجه التسامح؟

تتحول الفلسفة في– نظرنا– إلى أيديولوجيا كلما تخلت عن مهمتها النقدية واستسلمت للأمر الواقع تعكسه بوصفه الحقيقة، أو انساقت مع إغراء أمر واقع آخر يشيده الخيال – والخيال الفلسفي نفسه – مثالاً وأنموذجاً وبديلاً عن الوضع السائد.. هنا يسود منطق صراع المصالح على منطق البحث عن الحقيقة، فتحل مقولة(الصراع) محل مقولة (التسامح) .

وهذا التحول، تحول الفلسفة إلى أيديولوجيا، في فترات معينة من التطور البشري، شيء طبيعي في نظرنا، ولا يشكل بالضرورة خيانة لنفسها فالفلسفة لا يجوز لها، ولا يمكنها، أن تبقى دائماً متعالية على الزمان والمكان، بعيدة عن قضايا الإنسان، الاجتماعي الفاعل والمفعول به، بل لابد لها من الالتزام .

ويصبح هذا الالتزام ضرورة أولية، سابقة على أية ضرورة أخرى، عندما تكون الحقيقة الإنسانية، أعني حرية الإنسان وكرامته، مهددة من هذا الطرف أو ذاك من الأطراف المتصارعة. والفرق بين الفلسفة والإيديولوجيا في هذا المجال هو أن الإيديولوجيا تتماهى مع قضيتها وتذوب في زمانيتها، بينما تحتفظ الفلسفة لنفسها، لا أقول بخط الرجعة، بل أقول بقوة الدفع التي تمكنها من استعادة ما هو جوهري فيها وأصيل،وهو تجاوز الأجوبة المقترحة إلى طرح أسئلة جديدة، تجاوز لحظة الشعور بامتلاك الحقيقة إلى زمان البحث عن الحقيقة. وبعبارة أخرى: الانفلات من سجن الأيديولوجيا إلى فضاء الفلسفة الرحب الطليق.

والانفلات من سجن الأيديولوجيا واستبداد المذهبية يبدأ بالمناداة بفتح باب الاجتهاد، بضرورة الاعتراف بالاختلاف[13].

إن أعمال العنف والعنف المضاد التي تنتشر في شتى مناطق العالم، تنطوي في عمقها على نوازع أنانية ، وحالات التعصب والانغلاق ، ودوافع الهيمنة التي تفسد مناخ التعايش والتآلف بين تيارات فكرية مختلفة ، وقوى سياسية متعارضة ، ومصالح اقتصادية متناقضة ، فيحرص الطرف الذي يمتلك قوة السلطة أو الهيمنة أو النفوذ ، في أي مجال من المجالات ، إلى إلغاء الآخر عن طريق تدميره ، أو إقصائه ، أو تحجيمه ، وتهميشه ، مما يولد ردود أفعال قد تتخذ أشكال ووسائل أكثر عنفا ، وتؤدي إلى نتائج مأساوية .

وأمام تفاقم حالات التعصب والتطرف، وما تؤدي إليه من تقتيل وتخريب، وإهدار للطاقات، ودوس على القيم الإنسانية، فقد أصبح شعار التسامح يطرح في إطار العمل على إطفاء البؤر المشتعلة هنا وهناك، وإزالة بذور الأحقاد

وفتيل المواجهات العنيفة، التي تخلف الكثير من الضحايا والدمار والمآسي، ولا يستفيد منها أي أحد من الأطراف المتصارعة، مما يدعو لتلافي كل ذلك عن طريق مد جسور التحاور، وإيجاد سبل التفاهم والتواصل الإيجابي، كبدائل لأعمال العنف، على أساس إقرار كل طرف مهما كانت سلطته ونفوذه، بوجود الطرف أو الأطراف الأخرى، وضمان حق الاختلاف، وحرية التعبير، واحترام الرأي أو الاتجاه المغاير، وحماية الحقوق المشروعة والحريات الأساسية للجميع.

وهذا الرأي المتشبع بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، يدخل في مفهوم التسامح الابتعاد عن كل أشكال التعصب والتطرف والغلو والتشدد والتزمت والانغلاق، والتغلب على كل نزعة أنانية ضيقة، والإقرار بنسبية الحقيقة، وبحق الجميع في الاجتهاد، وأخذ كل طرف بعين الاعتبار حقوق الآخرين وحرياتهم وطموحاتهم وآرائهم وتوجهاتهم، وبعبارة أخرى فإن التسامح يعني تهذيب السلوك وترويضه على احترام الغير.

ترى ما الشروط الكفيلة بتعين التسامح واقعياً في عالم العرب اليوم؟ بمعنى آخر، هل يمكن سن قانون للتسامح؟

" إن دولة التسامح ليست هي التي تسن قانوناً للتسامح، بل تلك التي يتأسس قانونها على الحق والحفاظ على الحق والتساوي في الحق. والحق المجرد لا قيمة له، إلا في تحقيق دولة الحق، أي إلّا في تعينه واقعياً.

ولا تعيناً واقعياً لدولة الحق إلا بالتعين الواقعي لمفهوم الحرية تعيناً سياسياً واجتماعياً وثقافياً. وعندي أنه لايمكن أن يتحقق مفهوم التسامح واقعياً إلا بتلازم فكرتي الحق والحرية، وكل اعتداء على الحق **والحرية متلازمين** هو نسف كامل لمفهوم التسامح.

من هنا تكون العلمانية كسمة من سمات النظام السياسي تحقق واقعي للتسامح، لأن العلمانية هي تأكيد حق حرية الاعتقاد دون أية سلطة تفرض الاعتقاد، أو تنفي شكلاً ما من أشكاله، والعلمانية إذ تتعين واقعياً بنظام سياسي فإنها تتحول مع الأيام إلى ثقافة موضوعية، وعليه يصير التسامح ثقافة بوصفها . أي هذه الثقافة . نمطاً للوجود الإنساني. وعبثاً يكون معنى القول : إن التسامح يمكن أن يتحقق في دولة دينية، بل قل إن العلمانية هي التي تحوّل الوعي الديني من شكله التعصبي إلى صورته التسامحية.

لكن لا معنى واقعياً للدولة العلمانية دون التحقق الواقعي للمواطنة التي هي التعين الأرقى الآن للحرية المجتمعية. والمواطن هو الإنسان وقد تعين في صورة الحرية والحق والقدرة على ممارستهما. والمواطن ببساطة هو الحر. وبالتالي فإن القول بدولة علمانية ورعوية بالوقت نفسه الوقت قول متناقض لأن مفهوم الرعية مفهوم قطيعي يتطلب الترويض، أي أن الفرق بين المواطنة والرعية فرق في طبيعة دولة المواطنة ودولة الرعية، فرق في الوعي الذاتي للإنسان هنا وهناك.

إذن الدولة العلمانية . دولة المواطنة هي دولة ديمقراطية بالضرورة. عندها فقط يتعين الشكل الأرقى للتسامح. الديمقراطية بما هي حالة سياسية مجتمعية ثقافية أخلاقية. وبما هي حالة تقف ضد كل من ينال من الكرامة والحق والحرية"[14].

وهنا لابد من أن نعترف بمسألة أساسية وهي أن التسامح، مهما قلنا ومهما تحفظنا، يجيء دوماً من جانب الأقوى حجة. فهو دوماً تأكيد لسيادة. هذا ما نلمسه حتى عند بعض المؤسسين له. كان هؤلاء يقولون: إذا لم تستطع أمام الشر حيلة، فتغاضَ عنه، حتى إن كنت تراه كذلك،فذلك هو السبيل لتحمّل الآخر والعيش إلى جانبه.

هذا التحرر كفيل بأن نسلم بأن الاختلاف الذي يقوم عليه التسامح، قبل أن يعني الآخر، فهو يعني الذات، قبل أن يكون حركة توجهنا نحو الآخر، فهو حركة تبعدنا عن ذواتنا. لا يتعلق الأمر بطبيعة الحال، بدعوة أخلاقية إلى نكران الذات وإلغائها، ولا بموقف أنطولوجي ينفي الهوية[15]. فليس الهدف الرجوع بالمفهوم إلى معناه الأخلاقي،

ولا الوصول إلى حد لا نقول عنده أنا أو نحن، ليست الغاية أن يدفعنا قبول الاختلاف إلى محو الهوية، ليس الهدف نفي الشعور بالتمايز، وإنما الوصول إلى حيث لا تبقى قيمة كبرى للجهر بالأنا وإشهار الهوية وإبرازها في مقابل التنوع الذي نكون عليه.

ثمة اتجاه يذهب إلى أن العالم الحديث لم يعط أهمية كبرى لمسألة التسامح بالرغم من أنها كانت الشغل الشاغل للغرب منذ عصر النهضة. ولا يكتفي أصحاب هذا الاتجاه بهذه القضية، وإنما يؤكدون أن هذا الغياب مرتبط بحالة تاريخية سابقة: فالحضارة العربية الإسلامية، في زعمهم، كانت بعيدة عن مسألة التسامح. كما يقول أحد الدارسين: "فإن الواقع المدهش حقا هو أن التسامح الذي يعتبر سمة عامة في الفكر الغربي منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر وفكرة معاصرة في زماننا هذا. هذا التسامح يبدو في المقام الأول غائباً عن اللغة العربية. ومن ثم غائباً عن أنماط التفكير كافة والتي تعمل عبر هذه اللغة"[16].

ومهما يكن في الأمر فإنه لم يكن في نظام الإسلام كنيسة، ولم توجد طوائف دينية كما كان الحال في أوروبا، كانت هناك خلافات، وفرق إسلامية مختلفة، ووقعت بعض الحروب، ولكن ليس بتلك الصورة ولا بذلك العنف.

كان تحييد الكنيسة والفصل بين الدين والدولة، ومطالبة الدولة بتعبير لوك، أن تتسامح مع الطوائف جميعا ضمن حدود الدولة لا يشكل قاعدة في حالة خاصة في التاريخ، وفي ذلك يقول الدكتور برهان غليون: "إن هذه العلاقة المتوترة والعنيفة بين الدين والدولة لم تعرفها كل المجتمعات البشرية، ولم تظهر بهذه الحدة إلا في هذه الحقبة من تاريخ أوروبا، وفي هذه القارة وحدها"[17].

إن الدفاع عن هذه الأطروحة ليس ممكنا على صعيد هذه الدراسة، ولكن يمكن الرجوع إلى برهان غليون في كتابه "الدولة والدين"، حيث يؤكد على العلاقة بين الدين والدولة في التاريخ الإسلامي والتي اتسمت بعلاقة "تعايش لا اندماج"[18]. ولم تكن الدولة مضطرة لأن تنفصل عن الدين، بل أسست عليه بنيانها.

وتؤرخ كتابات معاصرة لظهور الدعوة إلى التسامح، بمفهومه الاصطلاحي، في العالم العربي في التاريخ الحديث بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حيث انبرى بعض المثقفين، وبخاصة من الأخوة المسيحيين العرب، إلى الدعوة إليه.

كانت الدعوة إلى التسامح بدأت تأخذ بعدها العالمي الرسمي منذ أن بدأت المواثيق الدولية تذكرها أو تشير إليها في نصوصها، ربما بدءا من ميثاق الأمم المتحدة ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. و أثمرت الجهود الدولية بشأن نشر ثقافة التسامح عبر صدور "إعلان مبادئ التسامح" عن المؤتمر العام لليونسكو في عام 1995 و إعلان عام 1996 عاماً دولياً للتسامح. واكتسبت الدعوة الدولية للتسامح زخماً ملحوظاً على اثر التصاعد الأخير في أحداث العنف والإرهاب وكراهية الأجانب وسوء معاملة الأقليات ورواج بعض نظريات الصراع أو الصدام الثقافي الحضاري.

والثابت في الأحوال جميعاً أن بداية الدعوة إلى التسامح في التاريخ البشري تعود إلى ما قبل التاريخ الحديث وربما يصح التأريخ لبداياتها ببداية الرسالات السماوية والتي مثلت الدعوة إلى التسامح، وإن بألفاظ مختلفة،بين البشر أحد مضامينها الثابتة التي توالى الرسل على دعوة البشر إليها. ويتوافر التراث الإسلامي الفقهي والفلسفي على كثير من المرتكزات والأسس والأحكام التي من شأن تطويرها الإسهام في بلورة مفهوم أفضل وأوسع قبولا للتسامح وفي تأصيل وتكريس ثقافة التسامح.

التسامح هو خصلة من الخصال الحميدة والفضيلة التي تعنى بها التربية الإسلامية، ومعناه العام هو العفو عن المعتدي والصفح عن المسيء. وبعبارة أخرى فإن التسامح نابع من السماحة، وهو اعتراف بثقافة الآخر، وتفاهم

جماعي متبادل بين مختلف الفئات والمجتمعات ويعتبر التسامح مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان، يتضمن الحرية والمساواة.

ثانياً- أنواع التسامح:

1- التسامح الديني :يقوم المعنى السائد للتسامح الديني على مبدأ قبول الآخر باختلافه وتباينه. ولكن التسامح الديني في معناه العميق اليوم يرتكز إلى مبدأ فلسفي وديني طليعي وهو القول بالوحدة الكونية والإنسانية. يقبل هذا المبدأ بالفروق والاختلافات الدينية والثقافية على أنها طرق أخرى في فهم الله والإنسان والكون. فالتسامح، بهذا المعنى، ليس مساومة فكرية أو دينية، كما أنه بالمقابل لا يلغي الخصائص والمميزات الفريدة، ولا يقفز فوق الفوارق الدينية والحضارية، إنه الاعتراف الهادئ بوجود التباينات، ومن ثم احترام هذه التباينات كونها إثراء للوجود البشري ودعوة إلى التعارف والتثاقف.

من البيّن أنه لم يرد في القرآن الكريم لفظ التسامح صراحة، لكنه دعا إلى التقوى والتشاور، والتآزر والتواصي والتراحم والتعارف، كما تفصح الكثير من الآيات الآتية عن شكل التسامح ومعناه: {لا إكراه في الدين}(البقرة:256)، {وقل الحق من ربكم فمن شاء فليكفر }(الكهف:29)، {ويدرؤون بالحسنة السيئة أولئك لهم عقبى الدار}(الرعد:24)، {ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء} (البقرة:272)، {فمن شاء فيؤمن ومن شاء فليكفر}(الكهف29)، {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ} (الحجرات:13)، {فاعف عنهم واصفح إن الله يحب المحسنين}[19]. لقد عالج القرآن الكريم مسألة التسامح معالجة متأنية متطورة تبعاً لتطور الدعوة الإسلامية، وارتقائها في مخاطبة عقول الناس، إذ مثّل القرآن حالة النضج الكامل للفكر الديني في رؤيته للإنسان والكون والطبيعة.

2- التسامح الفكري :يعني التسامح الفكري عدم التعصب للأفكار، واحترام أدب الحوار والتخاطب، مع الحق في الإبداع والاجتهاد، ويبين الأستاذ محمد سبيلا بأن التسامح الفكري مرتبط بنسبية الحقيقية، والقبول بتعدد المعاني، واختلاف التأويلات، وتكاثر القراءات للظاهرة الواحدة أو للنص الواحد[20]. وعلى النقيض من ذلك فإن القول بالرأي الواحد الأحد والحقيقة الوحيدة أو المعنى الوحيد هو نوع من الاستبداد الفكري الذي يتعيّن علينا اليوم مقاومته واستبعاده.

3- التسامح السياسي : يشير التسامح من المنظور السياسي إلى استعداد المرء لتحمّل آراء الآخرين وممارستهم كأحد أساسيات العقيدة الديمقراطية ويقتضي ضمان الحريات السياسية فردية وجماعية مع نهج مبدأ الديمقراطية[21].

من المحتمل أن إشكالية التسامح قد تم طرحها منذ المؤرخ اليوناني هيرودوت حيث يظهر اختلاف في الأفكار والرؤى يظهر النزاع ويظهر معه التسامح. وهذا يعني أن التسامح ابن النزاع ويولد في رحم النزاعات البشرية، بل كثيرا ما يصبح موضوعا لتلك النزاعات. ففي الوقت الذي يعد بعضهم أن التسامح فضيلة يدعو إليها الرب أو الأخلاق أو العقل أو على الأقل الفطنة، يرى آخرون بأن التسامح موقف متعجرف وأبوي وقمعي بالقوة. بالنسبة لبعضهم فإن التسامح تعبير عن اليقين الذاتي وقوة الشخصية، وللبعض الآخر موقفا مصدره عدم الشعور بالأمان، الإذعان والضعف، ولا يعدم المرء أمثلة عن هذه الآراء المتناقضة بشأن التسامح في تاريخ الفلسفة، ويكفي أن نشير إلى مديح فولتير وليسينغ للتسامح في حين تحدث كانط عن "الاسم المتعجرف للتسامح"، أما غوته فكان أكثر نقدية وتشككا بهذا المفهوم وهو القائل: "يتوجب على التسامح أن يكون مؤقتا فقط: عليه أن يقود إلى الاعتراف. فالتسامح إهانة"[22].

ثالثاً– التسامح بوصفه مقوماً أساسياً للديمقراطية وحقوق الإنسان:

إلى أي حد يمكن اعتماد التسامح كمصطلح للدلالة على مجموعة من القيم التي يدعو إليها منظرو الثقافة السياسية الجديدة؟

سنلقي في البداية لمحة سريعة على التسامح كمقوم أساسي للديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن الكثير من المضامين الحديثة التي تتأسس عليها مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، نجد لها جذورا في التنظير الفكري للتسامح منذ بدايته قبل أكثر من ثلاثة قرون حيث إن العديد من المفكرين مثل لوك ومنتيسكيو وفولتير يعتبرون أن التسامح بمثابة دعامة أساسية للتنظيم الديمقراطي للحكم ويقول فولتير "كلنا ضعفاء وميالون للخطأ، لذا دعونا نتسامح مع جنون بعضنا ، بشكل متبادل، وذلك هو المبدأ الأول لقانون الطبيعة، المبدأ الأول لحقوق الإنسان كافة "[23].

وللحد من الإشكالية التي يطرحها مفهوم مصطلح (التسامح)، فإن المادة الأولى من (إعلان مبادئ بشأن التسامح) المعتمد من قبل المؤتمر العام لليونسكو في 16 نوفمبر 1995 نصت على "أن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا، ولأشكال التعبير، وللصفات الإنسانية لدينا، ويتعزّز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح، والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد، وأنه الوئام في سياق الاختلاف، وهو ليس واجبا أخلاقيا فحسب"[24]، وتضيف المادة نفسها أن التسامح لا يعني التنازل أو التساهل، بل هو قبل كل شيء موقف إيجابي، يقر بحق الآخرين في التمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية المعترف بها عالميا، ولا تعني تقبل الظلم الاجتماعي، أو تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها...

ويمكن أن نستخلص بأن تطور حياة الإنسان يجعل مفهوم التسامح لا ينحصر في معنى التكرّم الذي يُفهم من فعل سَمِح، ولا يبقى مقيدا بوقائع وأحداث تميزت بها حقبة تاريخية معينة، في منطقة جغرافية محددة، وإنما يشمل المضامين التي لا يمكن القول بأنها جديدة وإنما برزت أكثر واتسع تداولها في العصر الحاضر، والتي تتمثل في ضرورة الاحترام المتبادل والمتكافئ، بين الأفراد والجماعات، لِحق كل فرد وكل جماعة في الاختلاف في الآراء والأفكار، في مختلف المجالات العقائدية والفلسفية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وضمان حرية التعبير عن هذا الحق من طرف الجميع ولمصلحة الجميع.

وما دام أن الناس في أي مجتمع ليسوا نسخا متطابقة، ولا تجمعهم نفس المصالح، ولا يشتركون في نفس التطلعات والرغبات، ولا يحملون نفس القناعات، فإنه من الحقوق الطبيعية والأساسية لكل فرد أو جماعة، حق التعبير عن الاختلاف والمغايرة، وبالمقابل فإنه من الواجبات التي تفرضها الحياة الجماعية، أن كل فرد وكل جماعة يُسمح لها بالتعبير عن أفكارها وآرائها، أن تسمح هي بدورها للآخرين بأن يتمتعوا بالحق نفسه ، وبنفس الحرية، في إطار التكافؤ والمساواة، وفي ظل سيادة القانون، وبهذا المفهوم يكون التسامح ركيزة للمجتمع الديمقراطي وعمادا لحقوق الإنسان.

وعلى الصعيد الدولي فقد أصبح التسامح بمثابة اختيار حضاري يستوجبه العمل على تلافي الحروب وتجنب المواجهات العنيفة، ونشر ألوية السلم على ربوع العالم، وتحقيق التفاهم والتعايش والتعاون بين الدول والشعوب، وحماية كرامة الإنسان، واحترام حقوقه وحرياته الأساسية.

وقد برز التفكير في هذه القيم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتأسيس منظمة الأمم المتحدة سنة 1945، حيث جاء في ديباجة ميثاقها التأسيسي: " نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب... وأن نؤكد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد، وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام.. وبعد الإشارة لنفس المبدأ ضمن ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 يؤكد الإعلان أن "جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بروح

الإخاء" (المادة 1)، وأن "التعليم يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية.."(المادة 26 فقرة 2) .

ويشمل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة1966 ، التزام الدول المصدّقة على العهد ، "بوجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم، ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية.." (المادة 13 فقرة 1) وتم التنصيص على نفس المبدأ بالصيغة نفسها ضمن عدد من الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، مثل الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في التعليم المعتمدة سنة1960 (المادة5 فقرة1)، والإعلان الدولي بشأن العنصرية والتمييز العنصري المعتمد سنة 1978 (المادة 5 فقرة 3)، كما ورد التأكيد على قيم التسامح والتفاهم بصيغ مختلفة ضمن معظم المواثيق الدولية المناهضة لكل أشكال التعصب والتمييز، والهادفة لحماية حقوق الإنسان وضمان السلم والاستقرار في العالم لفائدة البشرية جمعاء.

وحتى لا يبقى التسامح مجرد شعار أو قيمة من القيم التي قد يعتبر البعض أنها مبهمة ضمن مواثيق دولية تشمل قضايا متعددة ومتباينة في مضامينها، فقد صدر عن الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في 16 نونبر1995 (إعلان المبادئ بشأن التسامح) لترسيخ مفهومه كسلوك حضاري يفترض أن يتحلى به الأفراد وتأخذ به الجماعات من هيئات ومنظمات وتلتزم به الدول في تشريعاتها وأنظمتها الداخلية، وفي علاقاتها ومعاملاتها مع بعضها البعض.

وللدولة دور أساسي في وقاية المجتمع من أسباب وعوامل عدم التسامح، وبهذا الخصوص تنص المادة (2) من الإعلان على "أن التسامح على مستوى الدولة يقتضي ضمان العدل، وعدم التحيز في التشريعات، وفي إنفاذ القوانين، والإجراءات القضائية والإدارية.. وإتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون أي تمييز، فكل استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلى العدوانية والتعصب".

وحسب الإعلان نفسه فإن التسامح ليس واجبا أخلاقيا فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني، وبالتالي فإن الأخذ به لا ينبغي أن يكون مجرد تكرم من طرف لفائدة طرف أو أطراف أخرى، وإنما ينبغي أن يتبلور في شكل التزام يتقيد به الجميع.

وتعزيز التسامح حسب الإعلان يتم عن طريق "المعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير"، وفي المقابل فإن عدم التسامح يتجسد في"تهميش الفئات المستضعفة، واستبعادها من المشاركة الاجتماعية والسياسية، وممارسة العنف والتمييز ضدها"، ولذلك يؤكد الإعلان أن التعليم هو أنجع الوسائل لمنع اللا تسامح ، بل إنه ضرورة ملحة لكي يتعرف الناس على الحقوق والحريات التي يتشاركون فيها، ويتشبعوا بالعزم على حماية حقوق وحريات غيرهم، وبقيم التفاهم والتضامن والتسامح بين الأفراد والمجموعات الإثنية والاجتماعية والثقافية واللغوية، وفيما بين الأمم.

ويحث الإعلان على اعتماد أساليب منهجية عقلانية لتعليم التسامح تتناول أسباب اللاتسامح الثقافية والاجتماعية والدينية أي الجذور الرئيسة للعنف والاستبعاد، ويتعهد المصدرون للإعلان بمساندة البرامج التعليمية الهادفة لتنمية وترسيخ قيم التسامح في مجال البحث وتكوين المعلمين، "لتنشئة مواطنين يقظين مسؤولين، ومنفتحين على ثقافات الآخرين، يقدرون الحرية حق قدرها، ويحترمون كرامة الإنسان، والفروق بين البشر، وقادرين على درء النزاعات، أو على حلها بوسائل غير عنيفة" (المادة 4 من الإعلان)، فهل تحقق الجهود المبذولة لنشر وترسيخ ثقافة التسامح أهدافها ؟

إن اتساع الدعوة للتسامح عن طريق التنظير الفكري، وتعدد المبادرات على الصعيد الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 لإقرار مبادئ التسامح في العلاقات الدولية، وفي التعامل داخل كل دولة وكل مجتمع، فإن ظاهرة عدم التسامح كالتعصب والتطرف والتمييز والإقصاء والهيمنة والعنف، مازالت تنتشر وتتفاقم في شتى مناطق العالم، مما يؤدي إلى تزايد المواجهات العنيفة، والتي لا تجني منها المجتمعات والبشرية عموما سوى المآسي والدمار.

ومن أغرب المفارقات التي تميز عصرنا الحاضر، أن بعض الدول التي تعد نفسها قدوة في الديمقراطية وحقوق الإنسان، تساهم بطرق مباشرة أحيانا وغير مباشرة أحيانا أخرى، في إذكاء ظاهرة عدم التسامح في البلدان المتخلفة، قصد إخضاعها لهيمنتها الاقتصادية والسياسية، كما تساهم في إعاقة تنميتها... وليس غريبا أن تكون الأسلحة الفتاكة التي تحصد الأرواح البشرية، وتدمر العمران، وتهدر الموارد في بلدان العالم الثالث بخاصة ، من صنع نفس الدول المنادية بالسلم والتسامح وحقوق الإنسان.

يتساءل فولتير عن مفهوم التسامح فيقول: (ما هو التسامح؟ إنه نتيجة ملازمة لكينونتنا البشرية، إننا جميعاً من نتاج الضعف، كلنا هشّون وميالون للخطأ، ولذا دعونا نسامح بعضنا البعض ونتسامح مع جنون بعضنا البعض بشكل متبادل) فهو يؤكد على أن التسامح نتيجة لكينونتنا كبشر وليست سبب. فإلى أي حد يصمد هذا التوصيف أمام ما نراه وما نسمعه ؟ فالاقتتال و التعصب والتطرف في الأفكار والرؤى هو ما يسيطر على عالمنا المعاصر.

عندما نعود للفكرة التي طرحها فولتير نحاول مساءلة الثقافة التي أنتجته والحضارة التي ترعرع بين أحضانها، لنجد بأنه العالم الغربي المتشبع بالثقافة الرومانية المتسمة بالسيطرة والقوة.هذه الثقافة التي تدخلت بشكل مميز في تشكيل العقل الغربي والحضارة الرائدة والقائدة في التاريخ الحديث بما أبدعته فكريا وتكنولوجيا واقتصاديا.لكن إلى أي حد كان الفكر الغربي وفياً لمثله وقيمه الحضارية التي دعا إليها فلاسفته ومفكروه ؟ المسألة هنا لا تحتاج إلى إعمال كبير للفكر، يكفي أن نذكر بعض الأحداث على المسرح الدولي قديما وحديثا لنستنتج أن الفكر والممارسة عند الغرب سياسيا بينهما بون شاسع.فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن إعلان الثورة الفرنسية يقول: بأن "الناس يولدون ويبقون أحرارا ومتساوين في الحقوق"[25]، لكن في الممارسة تطغى فكرة الاستعباد والاستعلاء ولنا في بلداننا خير شاهد على معاملة الغرب الاستعمارية واستغلال لخيراتها بشكل يضرب تنظير فلاسفة عصر التنوير في الصميم.

إن المجتمع الغربي على مستوى الممارسة السياسية التي تحكمها النزعة الاستعمارية والنظرة الاستعلائية للمجتمعات والحضارات الأخرى، وكذلك على مستوى الموروث الثقافي للعقل الأوروبي نرى انه يمتلك في خطابه الحضاري نوع من التدجيل بين (المنطوق والفعل) على أرض الواقع. فالغرب هو الذي أسس لهذا المبدأ دون أن يجبره احد،فإعلان مبادئ التسامح الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، باريس 16 نوفمبر1995يعلن إن الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إذ تضع في اعتبارها أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على أننا "نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا في أنفسنا أن ننقد الأجيال المقبلة من ويلات الحرب... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره... وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار"[26]. لكننا ننظر بريبة إلى هذا المنحى ونحن نسمع ونرى التدخلات السافرة في دول ومجتمعات بدون اعتبار للخصوصية والهوية الوطنية والثقافية بحجة القيم العالمية ،وإذا أردنا التوسع في مفهوم التسامح عند الغرب لابد من أن نسوق ما يقوله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "أن التربية يجب أن تهدف إلى ... تنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية"[27]. فالمادة صريحة في نبذ العنصرية وعدم نسج المؤامرات والحروب باسم الدين أو أي قيمة إنسانية رفيعة كالتسامح، ولنا في ما وقع عقب أحداث 11أيلول 2001خير معين على فهم طبيعة الركون إلى افتراضات تعتمد على حسن النية، حيث تعالت مباشرة بعد التفجيرات أصوات من جميع الجهات الغربية تقريبا تسكب الزيت على النار وتلصق تهمة التعصب والإرهاب بديانة وحضارة كانت سباقة إلى إرساء أسس التفاهم والحوار. فعندما نقرأ عن تعريف التسامح بأنه "يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا. ويتعزّز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد. وأنه الوئام في سياق الاختلاف، وهو ليس واجبا أخلاقيا فحسب، وإنما هو

واجب سياسي وقانوني أيضا، والتسامح، هو الفضيلة التي تيسر قيام السلام، يسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب"[28].

أجل، إن الغرب تحركه النزعة المادية ويصعب إقناعه بصوابية قيمة التسامح خارج إطار المنفعة، فالتسامح كقيمة روحية التي تبتغي السمو الروحي غائبة عن الثقافة الميكيافلية المتحكمة في العقلية الغربية.وبالتالي فإن الحضارة الغربية الرأسمالية تفتقد الروح ونتيجة لذلك فهي غارقة في نرجسيتها بما تعنيه من حب النفس، واضطراب في الشخصية وغرور وتعالي، وشعور بالأهمية ومحاولة الربح ولو على حساب الآخرين. و هذا ما يؤكده الصحفي الأمريكي المشهو رجون غونتر بقوله:"إن الإنجليز إنما يعبدون بنك إنجلترا ستة أيام في الأسبوع ويتوجهون في اليوم السابع إلى الكنيسة" [29].

بقي أن نقول، إن التسامح كنظرية في ثقافة الغربيين لا يمكن أن تستقيم مع مبادئهم المبنية على المصلحة والأمن المادي أكثر منه معنوي وروحي والشاهد على هذا ما جاء على لسان البروفسور دون فان إيتن أستاذ التاريخ بجامعة كاليفورنيا الذي يقول: "لا شك في أنّ عقيدتنا الرأسمالية بلا خلق ولا دين، هكذا هي منذ أن ولدت حتى يومنا هذا"[30].

وتتضح ضراوة الإجحاف، وقسوة التمييز، خلال الكيل بمكيالين في التعامل مع القضايا الدولية، من طرف القوى العظمى صاحبة الهيمنة في منظمة الأمم المتحدة، حيث لا تجد أي حرج في اتخاذ قرارات وتدابير تؤدي للإبادة الجماعية للشعب العراقي والليبي البريء، بعد تدمير الكثير من منشآته وتجريده من حقه في التقدم التكنولوجي بدعوى "حماية الأمن الدولي" ثم احتلال أراضيه بالقوة، واغتصاب ثرواته، تحت غطاء نشر الحرية والديمقراطية، بينما تقف القوى نفسها مكتوفة الأيدي أمام الغطرسة الصهيونية المصرة على استمرار احتلالها للأراضي العربية، وتعرقل كل الجهود الرامية لإقرار سلام عادل في منطقة الشرق الأوسط، بل إن المآسي التي ما فتئ يعاني منها الشعب الفلسطيني على يد الاحتلال الإسرائيلي، ليست سوى نتيجة للمساندة غير المشروطة التي تحظى بها سلطات الاحتلال من طرف القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا فإن حالات عدم التسامح كثيرة، وتزداد تفاقماً سواء داخل الدولة الواحدة، أم على صعيد المجتمع الدولي، مما يجعل المبادرات والمواثيق الرامية لإقرار قيم وثقافة التسامح بين الأفراد والجماعات، وبين الدول والشعوب غير كافية، وبالتالي فإن اكتمال الجهود المبذولة على مستوى التنظير وتوفير الآليات الدولية، يتوقف على القيام بخطوات عملية للتأثير الإيجابي والفعال، على ما هو سائد من ذهنيات، وثقافات ، ومفهومات ، وتقاليد ، وممارسات ، تتناقض مع التسامح كسلوك حضاري .

خاتمة :

تجدر الإشارة إلى أنه ليس من المتيسر تحقيق إجماع نظري وعملي في ذات الوقت، وفي سائر أنحاء المعمورة، حول مجموعة من القيم، ولو كانت ذات بعد إنساني واضح، ومضمون حضاري مؤكد، ولذلك فإن استصدار مجموعة من المواثيق الدولية، وعقد المؤتمرات، واتخاذ بعض المبادرات ذات الإشعاع المحدود في الزمان والمكان، لم يكن لها رغم تعددها الأثر الفعال، في الحد من حالات العنف، الناتجة أساسا عن التعصب والتشدد والاستبداد والإقصاء، وغيرها من المظاهر التي تعوق إرساء وترسيخ قيم التسامح كسلوك حضاري.

وباعتبار أن مواقف وقرارات وممارسات الدول والحكومات والهيئات، تخضع للتأثير المباشر للأشخاص، وتتغير بحسب قناعاتهم وميولهم وأهدافهم، وتتأثر بما يتشبعون به من ثقافات وقيم ومعتقدات وتقاليد، فإن تحقيق تطور إيجابي في العلاقات على أي مستوى، يجب أن ينطلق أساسا من ترسيخ قيم وثقافة التسامح، بواسطة برامج التربية والتعليم، ابتداء من روض الأطفال إلى الجامعة، لأن التسامح ثقافة يتم اكتسابها وليس خاصية فطرية في الإنسان.

ومثلما يحتاج الجيل الفتي للتربية والتنشئة داخل الأسرة، وفي المؤسسة التربوية والتعليمية، فإن الآباء والأمهات والمربين والأساتذة ينبغي أن يكونوا على بينة من أهمية قيم التسامح، وضرورتها لتهذيب السلوك وترويضه على احترام الغير، وحسن الإنصات للآراء المخالفة، والتفكير النقدي البناء، والسعي للتفاهم، واعتماد الحوار، ونبذ الأنانية والإرهاب الفكري، وجميع أشكال التعصب والتشدد والإقصاء والكراهية والبغضاء.

ويمكن العمل على ترسيخ سلوك التصالح، وقيم التسامح في الحياة اليومية لعامة الناس، عبر قناتين أساسيتين: أولاهما هي وسائل الإعلام العمومية، وبخاصة السمعية البصرية والتي تعد أداة حيوية في التوعية والتثقيف، وبالأخص في المجتمعات التي توجد بها نسب عالية من الأميين، والثانية هي العمل التربوي والتوجيهي والتكويني للأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، المؤطرة لمختلف الشرائح الاجتماعية.

ولتهيئة شروط إرساء التسامح على الصعيد الدولي، لابد من ضمان التكافؤ بين الدول، والحد من كل نزعة هيمنة، انطلاقا من إعادة النظر في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق بتركيبة مجلس الأمن وطريقة اتخاذ قراراته والصلاحيات الموكولة إليه، وذلك بإعمال قوة المنطق، وليس منطق القوة؛ كما أن تحقيق التوازن وإقرار السلم في العالم، يتطلب وضع الضوابط المناسبة لإيقاف التزايد المرعب في الفوارق بين الشمال والجنوب، وبناء العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والثقافية على أسس عادلة، تتوخى سعادة الإنسانية جمعاء، ولا تهتم بمصالح دول معينة فقط.

وفي الختام هل سنكون سلبيين إمام إغراء مفهوم التسامح ونتجاهل وجوده بحجة صعوبة تطبيقه؟ لا أظن ذلك فلابد من تكريس ثقافة التسامح التي تجعل جميع الفرقاء مسؤولين إمام استحقاقات الوجود الوطنية والكونية ، واجبات أخلاقية تؤكد على قيم المصالحة والتعاون في إطار من احترام الخصوصيات الوطنية . فالتسامح اليوم ليس فضيلة فحسب بل هو ضرورة وجودية اجتماعية وثقافية وسياسية ، وذلك من أجل تحصين واقعنا أمام كل مخاطر الدوغمائية والتعصب الأعمى الذي يمكن أن يحيط بنا ويستهدف وجودنا ومكاسبنا وتطلعاتنا .

ومن رصدنا لفلسفة التسامح ودعوتنا إلى اعتمادها ركناً رئيساً في حياتنا اليومية نشير إلى أنّ"النفوس الكبيرة وحدها تعرف كيف تسامح" كما يقول جواهر لال نهرو. وفي الحقيقة فإنك إن سامحت أعداءك فذلك هو ما سيضايقهم؛ "فلا شيء يضايقهم أكثر من ذلك" كما يقول أوسكار وايلد، وطبعا ربما يكون ذلك مدخلا للتهدئة وتحويلهم إلى أصدقاء.. يقول دوغلاس هورتون: "في سعيك للانتقام احفر قبرين.. أحدهما لك"، فيما يعبّر تولستوي عن التسامح بقوله: "عظمة الرجال تقاس بمدى استعدادهم للعفو والتسامح عن الذين أساؤوا إليهم". ويحذر فيلسوف السلم غاندي من استمرار العداء والاحتراب بقوله: "إذا قابلت الإساءة بالإساءة فمتى تنتهي الإساءة؟". ونحن نقول مع برتراند رسل: "الحياة أقصر من أن نقضيها في تسجيل الأخطاء التي يرتكبها غيرنا في حقنا أو في تغذية روح العداء بين الناس". فلنكن من يبادر في التسامح ونبني حياة إنسانية هانئة مستقرة...

وصفوة القول إن الطموحات الرامية لإرساء قيم التسامح، مهما كانت تبدو بعيدة المنال، بسبب الممارسات التي تضرب عرض الحائط بالتعاليم الدينية والمواثيق الدولية، فإنها تبقى الخيار الوحيد الذي لا بديل عنه، لتخليص الحضارة الإنسانية من عوامل دمارها.

المصادر والمراجع:

1- ابن منظور، لسان العرب مادة (سَمَحَ).

2- موسوعة وكيبيديا الحرة : تعريف التسامح.

3- أنظر: محمد منقذ الهاشمي، من مقالة من موقع: http://maaber.

4- سمير الخليل: التسامح في اللغة العربية، منشور ضمن كتاب: التسامح بين شرق وغرب، بيروت، دار الساقي، ط1، 1992، ص14.

5- المرجع السابق، ص15.

6- المرجع السابق، ص17.

7- المرجع السابق، ص17.

8- المرجع السابق، ص23.

8- المرجع السابق، ص285.

9- سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر1971، ص451.

10- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة بولس غانو، المكتبة الشرقية1972، ص184.

11- جون لوك، "رسالة في التسامح "، ترجمة منى أبو سنة ص 58.

12- المرجع السابق، ص 59.

13- http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N96/170/88/PDF/N9617088.pdf?OpenElement

14- أحمد برقاوي، الاختلاف والتسامح، الندوة الثقافية النسائية بدمشق 2008/1/8.

15- عبد السلام بن عبد، من التسامح إلى الضيافة، موقع الأوان،2009/7/25
www alawan. Org

16- سمير الخليل، التسامح في اللغة العربية، منشور ضمن كتاب: التسامح بين شرق وغرب، بيروت، دار الساقي، ط1، 1992، ص5.

17- برهان غليون، الدين والدولة، بيروت، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، ط1، 1991، ص284.

18- المرجع السابق، ص285 .

19- أنظر تفسير الجلالين، مطبوعات محمد هاشم الكتبي، دمشق.

20- أنظر: محمد سبيلا، "من التسامح كفضيلة إلى التسامح كحق" في تعريفه للتسامح الفكري.

21- أنظر: يونس عاشور،"تفعيل مفهوم التسامح" صحيفةاليوم السعودية1417/11/5هـ العدد رقم 8673.

22- أنظر: محمد عابد الجابري ، وكذلك عبد الفتاح عمر، ندوة التسامح بين المفاهيم والواقع، المجلة العربية لحقوق الإنسان، تونس العدد الثاني1995، ص50.

23- Voltaire, DictionnairePhilosophique, 1764, Paris ,1968.

24- البند الأوّل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 1 ديسمبر 1948 .

25- المرجع السابق.

26- إعلان مبادئ التسامح.

27- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

28- الفقرة الأولى من المادة الأولى من إعلان مبادئ التسامح.

29- أنظر: دون فان إيتن أستاذ التاريخ بجامعة كاليفورنيا.

30- أنظر: عبد الحي زلوم، كتاب نذر العولمة.